بازل وتداعيات فيروس كورونا على المصارف الإسلامية

نجلاء عبد المنعم

أصدر اتحاد المصارف العربية دراسة حول الإجراءات الدولية التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا بجانب توصيات للبنوك العربية ومقترحات للبنوك المركزية للتغلب على هذه الأزمة.

قال الاتحاد إن تداعيات جائحة كورونا لا تزال تعصف بالاقتصادات حول العالم، ومنها بالطبع الاقتصادات العربية، وتأثر قطاع الشركات بشكل كبير، بسبب المستوى الكبير من الترابط العالمي في عمليات التصنيع والتوزيع في جميع أنحاء العالم.

وفي حالة الدول العربية، فإن معظم الدائنين الرئيسيين للشركات هم المصارف، والذين يتعينّ عليهم بناء مخصصات ومخصصات خسائر القروض، وبالتالي قد يعانون من تدهور في كفاية رأس المال.

ورجح الاتحاد أن نقص السيولة لدى العملاء سوف يؤدي إلى تراجع كبير في التدفقات النقدية للمصارف، وهو ما نشهده بالفعل في معظم الدول العربية حيث منحت تلك المصارف عملاءها حرية التوقف عن سداد قروضها المستحقة، وقد يؤدي هذا الأمر إلى مواجهة القطاع المصرفي تحديات جدّية تتمثل بموجة غير مسبوقة من العملاء المتعثرين، وزيادة في مخصصات خسائر القروض، وبالتالي تراجع في معدلات الربحية.

ومن أهم السياسات التي تستخدمها البنوك المركزية والمنظمات المالية العالمية للحد من الكارثة الاقتصادية التي سببها فيروس كورونا، مشيراً إلى أن تعديلات الفوائد تعد من بين الأدوات الأكثر شيوعًا المتاحة للبنوك المركزية، حيث إن خفض تكلفة الاقتراض للمستهلكين غالبًا ما يُترجم زيادة في الإنفاق.

وأشار تقرير الاتحاد إلى أنه وفي حين كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي قد ألمح سابقًا إلى إبقاء أسعار الفائدة مستقرة خلال عام ٢٠٢٠، إلا أن المخاطر المتزايدة دفعته إلى خفض الفوائد، وهو الخفض الأول الذي قام به منذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، كما تبعه بنك كندا المركزي بتخفيضه للفائدة بمقدار ٥٠ نقطة، ليكون البنك المركزي الثاني ضمن مجموعة السبع G7 الذي يقوم بهذا الإجراء.

إجراءات لجنة بازل

أعلنت لجنة بازل عن سلسلة من الإجراءات لتخفيف تداعيات الجائحة على المصارف، شملت بشكل أساسي تأجيل تاريخ تنفيذ معايير بازل ٣، وخاصة بالنسبة لمتطلبات رأس المال، لمدة عام حتى ١ يناير ٢٠٢٣، كما منحت اللجنة المصارف تمديداً مماثلاً لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق، ومتطلبات الافصاح ضمن الدعامة الثالثة، أما بالنسبة لتطبيق إطار متطلبات المصارف الدولية المهمة نظامياً، فقد تم تأجيل تطبيقه حتى عام ٢٠٢٢.

من المتوقع أن يمنح قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ قواعد بازل الجديدة المصارف والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، الأمر الذي سوف يخفف من قيود رأس المال الإجراءات العالمية للحد من تداعيات جائحة كورونا

الإجراءات الدولية لمواجهة تداعيات انتشار جائحة كورونا

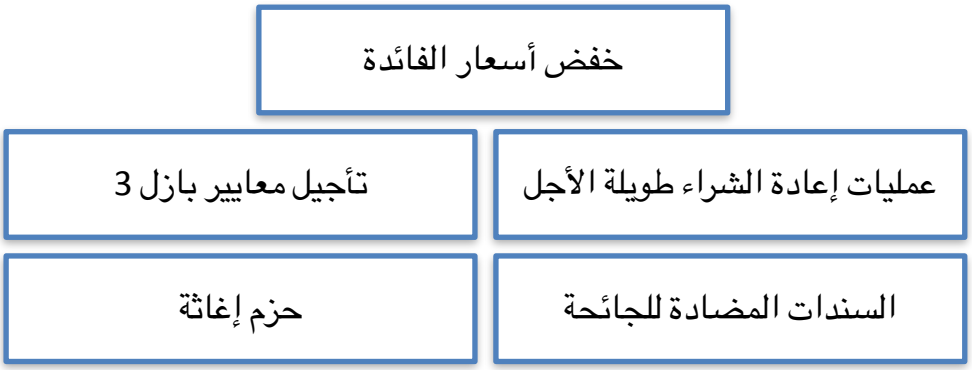

وقد وضعت لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، تدابير إضافية للتخفيف من أثر فيروس كورونا في النظام المصرفي العالمي، وهو ثاني تعديل تأخذه اللجنة التابعة لمصرف التسويات الدولية منذ ٣٠ مارس الماضي.

وتدعم التدابير الجديدة تقديم المصارف قروضا للاقتصاد الحقيقي وتوفر قدرة تشغيلية إضافية للمصارف والمشرفين للاستجابة للأولويات الفورية للاستقرار المالي، وهي تكمل التدابير السابقة التي نشرتها هيئة الرقابة التابعة للجنة، ومجموعة محافظي المصارف المركزية.

وكانت الحكومات قد اتخذت عدة تدابير دعم استثنائية للتخفيف من الأثر المالي والاقتصادي لفيروس كورونا، بما في ذلك حزمة من برامج الضمانات الحكومية للقروض المصرفية، علاوة على ذلك، أدخلت الحكومات، وفي بعض الحالات المصارف، وقفا فوريا للدفع. وتهدف هذه التدابير إلى ضمان أن تواصل

المصارف إقراض الأسر المعيشية والأعمال التجارية والتخفيف من الآثار السلبية للفيروس في الاقتصاد.

نشرت اللجنة "توضيحات تقنية" لضمان أن تعكس المصارف أثر هذه التدابير في الحد من المخاطر عند حساب احتياجاتها من رأس المال التنظيمي، تتعلق وثيقة التوجيهات التقنية بالتدابير الاستثنائية التي اتخذتها الحكومات والمصارف للتخفيف من أثر وباء كورونا، وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وقررت اللجنة تأكيد أهمية الأطر المحاسبية المتوقعة للخسائر الائتمانية كمقياس استشرافي للخسائر الائتمانية، وتتوقع أن تواصل المصارف تطبيق الأطر ذات الصلة لأغراض المحاسبة. وتشارك اللجنة بنشاط في مناقشات مع المجالس الدولية لوضع المعايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات، وشركات مراجعة الحسابات، ومنظمي الأسواق بشأن أثر فيروس كورونا في هذه الأطر.

وقد لاحظت اللجنة أن أطر توقعات الخسائر الائتمانية ليست مصممة بحيث تطبق على نحو آلي تلقائي، مؤكدة أنه ينبغي للمصارف أن تستخدم المرونة الكامنة في هذه الأطر لمراعاة الأثر المخفف لتدابير الدعم الاستثنائية المتصلة بوباء كورونا.

إضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على تعديل ترتيباتها الانتقالية للخسائر الائتمانية المتوقعة في إطار النظام المحاسبي. توفر التعديلات مرونة أكبر في تقرير إذا ما كان ينبغي التدرج في أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على رأس المال التنظيمي وكيفية ذلك، واتفقت اللجنة والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية على تأجيل مرحلتي التنفيذ النهائيتين لإطار متطلبات هامش خسائر الاعتمادات لمدة عام واحد من ١ سبتمبر ٢٠٢١ إلى الشهر ذاته ٢٠٢٢.

وستجري اللجنة عملية التقييم السنوي للمصارف العالمية ذات الأهمية النظامية لعام ٢٠٢٠ كما كان مقررا، استنادا إلى بيانات نهاية عام ٢٠١٩. وقررت اللجنة أيضا تأجيل تنفيذ الإطار المنقح للمجموعة المالية لمدة عام واحد، من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، وستوفر هذه التعديلات قدرة تشغيلية إضافية للمصارف والمشرفين في المرحلة الراهنة.

وستواصل اللجنة جهودها في رصد آثار فيروس كورونا المترتبة على المصارف، وتنسيق استجابتها بنشاط مع مجلس الاستقرار المالي وغيره من هيئات وضع المعايير، وقالت "إنه ينبغي للمصارف والمشرفين أن يظلوا يقظين في ضوء الطبيعة السريعة لتطور وباء كورونا، لضمان أن يظل النظام المصرفي العالمي قادرا على الصمود ماليا وتشغيليا".

وقررت اللجنة أيضا بأنه ينبغي للمصارف أن تستخدم الموارد الرأسمالية لدعم الاقتصاد الحقيقي واستيعاب الخسائر، وقالت "إنها تواصل تقييم آثار الوباء بالتنسيق مع "مجلس الاستقرار المالي"، وهو إحدى الجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى في الإصلاح المصرفي كان قد أنشئ في اجتماع مجموعة العشرين في لندن في أبريل ٢٠٠٩، خلفا لـ"منتدى الاستقرار المالي" الذي أنشئ عام ١٩٩٩ بمبادرة من مجموعة السبع.

ولجنة بازل هي واضع المعايير العالمية الرئيسة للتنظيم التحوطي للمصارف وتوفر منتدى للتعاون في المسائل الاشرافية المصرفية، وتتمثل ولايتها في تعزيز و تنظيم المصارف والإشراف عليها وممارساتها في جميع أنحاء العالم، بهدف تعزيز الاستقرار المالي. تقدم اللجنة تقاريرها لمجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الإشراف، وتسعى إلى الحصول على موافقتها على القرارات الرئيسة، ولا تملك اللجنة أي سلطة رسمية فوق السلطات الوطنية، ولا تتمتع قراراتها بقوة قانونية، بل إن اللجنة تعتمد على التزامات أعضائها بتحقيق قراراتها. ويرأس لجنة بازل بابلو هيرنانديز دي كوس؛ محافظ مصرف إسبانيا.

انعكاسات بازل ٣ على النظام المصرفي الإسلامي

إن مشكلة المصارف الإسلامية مع معايير بازل ٣ لا تتعلق بالأخطار لأن هذه المصارف لا تغامر كالمصارف التقليدية ولا تبيع ما لا تملك لأن الشريعة الإسلامية لا تسمح بذلك، قد تكمن المشكلة في إدارة السيولة التي توصي بها معايير بازل الجديدة التي قد تتلاءم مع المصارف التقليدية أكثر، فالمصارف الإسلامية تملك أصولا سائلة يمكن أن تغطى بها النسبة المطلوبة كالصكوك الإسلامية مثلا، وستدفع متطلبات مقررات بازل ٣ البنوك الإسلامية إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر. حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين عدم قدرة وتلاؤم إدارة السيولة للبنوك الإسلامية مع المعايير التي توصي بها لجنة بازل، نظرا لمحدودية الاستثمارات قصيرة الأجل، بالإضافة لعدم وجود سوق مالية إسلامية متقدمة وبالتالي سيؤثر على قدرتها بالوفاء بهذه المتطلبات. بينما يرى فريق آخر من المحللين الاقتصاديين أن المصارف الإسلامية قادرة على الالتزام بمعايير لجنة بازل، بل إن البنوك الإسلامية ستستفيد كثيراً من هذه الإجراءات الاحترازية الجديدة لأنها أثبتت أنها يمكن أن تطبقها بكل سهولة، وأن هذه الإجراءات لا تعيق تمام أي وجه من أوجه التعامل البنكي الإسلامي نظراً لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة.

كيفية المحافظة على سلامة النظام المصرفي الإسلامي في غمار أزمة جائحة كورونا

نواجه في الوقت الراهن اضطرابات اقتصادية أشد حدة مما شهدناه أثناء الأزمة المالية العالمية. فقد أحدثت جائحة كورونا صدمة ذات طابع مختلف، وتتزايد حاليًا الضغوط على النظام المصرفي الإسلامي وأصبح الأمر صعب للغاية، ولذا كان لازما على صناع السياسات الاقتصادية في العالم الإسلامي أن يجتمعوا لتنسيق جهودهم ووضع إطار تنظيمي مطور للقطاع المصرفي.

وقد عقد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المظلة الرسمية للمؤسسات المالية الإسلامية، ونظم هذا الاجتماع افتراضيا نظرًا للإجراءات الاحترازية في الوقت الراهن. وقد أعرب الشيخ صالح كامل رئيس مجلس الإدارة، مخاوفه حول انتشار وباء كورونا وأثره على الاقتصاد والصناعة المالية الإسلامية، وقد تمت الإشارة إلى التحديات والحلول المناسبة التي تمكن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من تطبيقها بالتعاون مع الحكومات والسلطات الرقابية في بلدانهم؛ للحد من مخاطر الوباء على الاقتصاد والقطاع المالي الإسلامي، بحيث تمثل هذه الظروف الصعبة فرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لتميز، وإعادة التفكير في نماذج أعمالها وإظهار القيمة لعملائها ومجتمعاتها. والعمل على فتح خطوط سيولة جديدة، وضمان استمرار الاطمئنان والثقة في النظام المصرفي الإسلامي.

اقتراحات لدعم وتقوية النظام المصرفي الإسلامي

على غرار خبراء الصحة، يتحرك المراقبون المصريون حاليًا لمواجهة هذه الأزمة، فلابد أن يحشد هؤلاء المراقبون والخبراء ما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية، وأحداث المخاطر التشغيلية، ونوبات الضغوط المصرفية، ومواجهة الأزمات، فإن هناك بعض التوجيهات للمسار المستقبلة:

- **عدم تغيير القواعد**: فإن تغيير القواعد في الأزمات يسبب الارتباك.
- **عدم إخفاء الخسائر**: على البنوك وحاملي الأسهم تحمل الخسائر والشفافية تساعد جميع الأطراف على التعافي بسرعة.

- **المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم**: للمساعدة في زيادة الشفافية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك الإسلامية بمعالجة التدابير، وضمانات الائتمان، واعفاءات السداد المؤقتة، و إعانات الدعم – على نحو لا يتجاوز أي توجيهات حالية في إطار اتفاقية بازل.
- **تعزيز التواصل وتشجيع الحوار المستمر بين المراقبين والبنوك الإسلامية.**

ويجب على المصارف الإسلامية أن تأخذ في الحسبان إمكانية تحقق سيناريوهات أكثر سلبية، وفي ظل الظروف الأكثر تأزما سيتعين علينا إعادة النظر بدرجة كبيرة فيما لدينا من قواعد لمواجهة الأزمات، فقد يتعين إعادة هيكلة بعض النظم المصرفية بما يواكب التطورات الراهنة. وأن تحقق تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها.